

## عراجي: ننتظر تطبيق نظام البطاقة الصحية الشاملة سوق الدواء فلتان بلا ضوابط

تتابع لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية النيابية اعمال الوزارات الثلاث، الصحة، والعمل، والشؤون الاجتماعية، مع اهتمام اكثر بالقطاع الصحي كونه الاوسع ويشمل اكبر عدد من المواطنين، وهي الان في صدد ورشة تشريعات حول القطاع الصحي

تواكب لجنة الصحة عمل الوزارة في مجالات استيراد سوق الادوية وتسعيها وضبطها، وتطوير العمل الاستشفائي في المستشفيات الخاصة والحكومية، وصولا الى متابعة كليات الطب والصحة العامة والصيدلة، اضافة الى مواكبة وزارة الشؤون الاجتماعية في موضوع الاشد فقرا وذوي الاحتياجات الخاصة، ووزارة العمل في تطوير ادارة وعمل الضمان الصحي والاجتماعي. وهي في هذا الخصوص معنية باكثر من 75% من الشعب اللبناني، وتركز نشاطها التشريعي على تطوير بعض القوانين الموجودة لاسيما في القطاع الصحي. في هذا الحوار، تلقي "الامن العام" الضوء على عمل اللجنة مع رئيسها النائب الدكتور عاصم عراجي، لاسيما حول السياسة الاستشفائية والدوائية المعتمدة، وتأثيرها على الناس وحاجات القطاعات التي تهتم بها في الوزارات الثلاث.

■ على ماذا تعمل حاليا لجنة الصحة النيابية وابرز المشاريع التي يتم تحضيرها؟  
□ نركز على امور عدة، ابرزها: الفاتورة الدوائية، والاستشفاء الحكومي وفي القطاع الخاص، والقوانين التي تختص باساليب التعليم في كليات الطب والصحة العامة والصيدلة، والحد من عدد الخريجين في هذه الكليات لأن اعدادهم كبيرة ولا وظائف او فرص عمل كافية لهم. فتخفيف الاعداد يحسن المستوى والاداء. هناك امور اخرى تختص بامور الاطباء والشؤون الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة.

■ كيف تعالجون موضوع الفاتورة الدوائية؟  
□ الكل يعلم ان الفاتورة الدوائية من اغلى الفواتير كلفة على الخزينة، وهي من الاغلى في

دول المنطقة. فالكلفة تبلغ تقريبا مليارا و750 مليون دولار وقد تصل الى ملياري دولار هذا العام. نحن نركز على تخفيف قيمة الفاتورة الدوائية، خاصة وان صناعة الدواء الوطني لا تغطي اكثر من 7% من الحاجة والباقي مستورد، كما نسعى الى وضع تنظيم او وضع ضوابط لسوق الدواء الذي نستهلكه بكثرة، بحيث ان اي دواء يتم انتاجه في العالم يكون في لبنان في اليوم التالي.

■ ما هي الضوابط التي ستعتمدها؟  
□ كل دواء يأتي من الخارج يتم تسجيله فورا في لبنان ليصبح قابلا للاستهلاك، لذا اصبح لدينا الاف الاصناف، منها ما يستعمل ومنها ما لا يستعمل، ومنها اصناف لها التركيبة العلمية ذاتها لكن باكثر من 30 او 40 اسما تجاريا، وهذا يمثل عملية ارهاق للفاتورة الدوائية، لذلك يمكن ان لا نستورد الدواء الذي يصنع في لبنان؟ وبدلا من ان يكون صنف الدواء له عشرات الاسماء التجارية يمكن ان نختمها باستيراد اربعة او خمسة اسماء تجارية. عدا ذلك، اسعار ادوية الامراض السرطانية والامراض المستعصية غالية جدا من بلاد المنشأ، لذلك نحاول مع وزير الصحة وضع ضوابط هذه الادوية واستيرادها من دول معينة اسعارها ارخص، خاصة وان الادوية السرطانية هي الوحيدة التي لا يتم تصنيعها في لبنان، بالرغم من اني سمعت ان هناك مصنعا في صدد بدء تصنيعها، والسنة الماضية كانت كلفة هذه الادوية نحو 225 مليار ليرة وهي نسبة عالية، لذلك يسعى الوزير الى استيراد الادوية من فرنسا باسعار مخفضة بنسبة 50%. علما اننا زدنا قيمة الاموال المخصصة لهذه الاموال في موازنة العام 2019 بنحو 10 مليارات ليرة، فأصبحت 155 مليارا بدل 145 مليارا. في

السنة الماضية وقعنا في عجز بنحو 75 مليارا، ما اضطرنا الى اعداد اقتراح قانون معجل مكرر وافق عليه مجلس النواب لسداد قيمة الادوية للشركات الموردة لانها توقفت عن تزويدها وزارة الصحة. هناك الان مجموعة قوانين يتم تحضيرها تختص بتنظيم استيراد الدواء، اهمها اعادة تفعيل المكتب الوطني للدواء ومهمته تنظيم عملية استيراد الدواء من منشأ حتى وصوله الى الصيدلية ومن ثم الى المستهلك، وسيتم تعديل وتحديث معظم المواد فيه بانظمة جديدة. وتشمل التعديلات سعر المنشأ والجمارك وريح الصيدلي ومن ثم تسجيل الدواء. ومن اجراءات تخفيض سعر الدواء ايضا اعادة تسعيره كل ثلاث سنوات بعدما كانت المدة خمس سنوات.

■ ماذا عن خفض الاسعار حاليا؟  
□ حصل خفض بسبب المنافسة والاستيراد باسعار رخيصة من الدول المجاورة مثل تركيا، وتم الضغط على الشركات المستوردة خفض اخر في آب. سنة 2019 ستكون سنة خفض اسعار الدواء بنسبة عالية سواء بقرارات وزارية ام بقوانين او تنظيم عملية الاستيراد. سوق الدواء عندنا يمكن ان نقول عنه انه سوق فلتان لا ضوابط له. كل تاجر يستورد الدواء الذي يريده ومن اي دولة في العالم، وسنأخذ في الاعتبار معالجة مشكلة رفض بعض الدول التي نستورد منها نحن استيراد الدواء اللبناني، وسنبذل هذه الدول اننا لن نستورد الدواء منها اذا لم تستورد الدواء من لبنان.

■ ماذا بالنسبة الى تنظيم القطاع الصحي والاستشفائي؟  
□ كنا نأمل في ان يكون للاستشفاء في لبنان



رئيس لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية النائب عاصم عراجي.

مؤسسة واحدة، ليس كما هو موزع الان بين المؤسسات الضامنة كالضمان الصحي وتعاونية موظفي الدولة ووزارة الصحة والاسلاك العسكرية، عدا شركات التأمين الخاصة. وكان من المفروض ان يتم من زمن بعيد توحيد المؤسسات الضامنة في مؤسسة واحدة، علما ان مرضى وزارة الصحة يشكلون مليوناً و800 الف مواطن، اي ما نسبته 40% من الشعب اللبناني، بينما في الضمان يستفيد نحو 35%، لذلك قلنا انه لا يجوز ان تتدخل وزارة الصحة في مواضيع علاجهم كموضوع دخولهم المستشفيات الحكومية ونوع الاستشفاء، بينما المفروض ان يكون دورها وضع سياسات صحية عامة وليس ادارة عملية الاستشفاء والاهتمام بهذا المريض او ذاك. لكن وبالاسف لم تحصل محاولة جدية في هذا المجال. لذلك اقترحنا في لجنة الصحة النيابية في المجلس النيابي السابق، انا ورئيس اللجنة السابق الدكتور عاطف مجدلاي، انشاء نظام البطاقة الصحية الالزامية الشاملة عبر انشاء مؤسسة لمرضى وزارة الصحة تدير اوضاعهم وبرعاية وزارة الصحة، وقدمنا كنواب كتلة المستقبل اقتراح قانون في هذا المجال تمت الموافقة عليه في لجنة الصحة مع بعض التعديلات، واحيل على لجنة الادارة والعدل فادخلت عليه ايضا تعديلات لناحية

”

### دور وزارة الصحة وضع سياسات صحية عامة

### الدواء اللبناني يغطي 7% من الحاجة

### نسعى الى خفض اسعار ادوية الامراض السرطانية والمستعصية

“

التمويل. فقد اقترحنا استيفاء مبلغ مقطوع سنويا من كل فرد لتمويل الهيئة بقيمة 90 دولارا سنويا. لكن وزير الصحة السابق غسان حاصباني اقترح ان يكون التمويل من خلال رسم على المكالمات الهاتفية الخليوية بحسب مدة المكالمات، فمن يستعمله اكثر يدفع اكثر. في هذا الاقتراح نوع من التضامن الاجتماعي بحيث يشارك كل اللبنانيين في تمويل المشروع، وتمت الموافقة عليه في لجنة الادارة والعدل، لكن بعض النواب اعضاء لجنة المال والموازنة

اعترضوا على موضوع التمويل فقط، مع انه كان هناك اعتراض اول الامر على الادارة التي ستدير الهيئة، هل هي مؤسسة الضمان الصحي كما يقترح بعض النواب ام وزارة الصحة كما نقترح نحن؟ كما اصررنا على ان يكون الانتساب الى هذا المشروع الزاميا، لان تجربة الضمان الاختياري لم تكن ناجحة، ونحن ننتظر الان وضع الاقتراح في جدول اعمال اي جلسة تشريعية مقبلة.

■ ماذا عن التنسيق والتعاون مع الوزارات الاخرى المعنية بعمل لجنة الصحة؟  
□ طبعا في موضوع الضمان الصحي هناك تعاون مع وزارة العمل، ونسعى مع وزير العمل الى حل مشكلات الضمان الصحي والاجتماعي، وتعيين رئيس واعضاء مجلس ادارة جدد، وتعيين اللجنة المالية واللجنة الفنية وهما اللجنتان الاساسيتان في الضمان، ونحن موعودون بالتعيينات، وبتقسيط ديون الضمان على الدولة ولو على عشر سنوات من الموازنة الجديدة، علما انه سبق واتخذ اكثر من مرة قرار بتقسيط الديون ولم يتم التزامه، لكن وزير المال ابلغنا انه وضع مبلغا سنويا لديون الضمان نأمل في ان يتم التزامه هذه المرة.

■ هل من تعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية؟  
□ طبعا، لكن ثمة مشكلة مع الوزارة نعمل على حلها وتتعلق باموال دعم الجمعيات الاجتماعية والانسانية، ونحن ووزير الشؤون وزميلنا رئيس لجنة حقوق الانسان الدكتور ميشال موسى، اجتمعنا مع عدد من مسؤولي الجمعيات، وطلبنا من لجنة المال والموازنة رفع سقف كلفة التغذية للشخص الواحد من ذوي الاحتياجات الخاصة والاكثر فقرا والبالغه حاليا 6 الاف ليرة فقط، عدا ان وزارة الشؤون تعالج على نفقتها بعض الحالات الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة، وعليها ديون للمستشفيات بقيمة 20 مليار ليرة. وقد طلبت لجنة المال من وزير الشؤون الاجتماعية تقارير مفصلة عن هذه الجمعيات حول طبيعة عملها وحاجاتها لتقرر كيف ستتعاطى معها.